



MAISON
DU FUTUR

بيت المستقبل

أوراق سياسية

- رقم ٢١ -

تموز/يوليو ٢٠١٩

تأملات حول موقع
العراق وسوريا ولبنان
في الاعتبارات السياسية
الاستراتيجية للولايات المتحدة

حسن منيمنة

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة
لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي
ولمؤسسة بيت المستقبل. وعليه، فإن
مسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيها
تقع على عاتق الكاتب وحده.

تأملات حول موقع العراق وسوريا ولبنان في الاعتبارات السياسية الاستراتيجية للولايات المتحدة

التناقض

ما تزال الأهمية التي يحتلها كلٌّ من العراق وسوريا ولبنان في الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة موضع تساؤل، إن بالنسبة إلى مكانتهم الموضوعية في خريطة المصالح الأميركية أو بالنسبة إلى ما تقتضيه المصلحة الوطنية لهذه الدول منفردة ومجمعة. ويعود هذا التضارب إلى أسباب عدة، بعضها عرضي وبعضها الآخر جوهري.

على مدى العقود الماضية، شهد العراق وسوريا ولبنان ظهور مجموعات من القوى تتماهى مع نموذج الممارسة الديمقراطية كقاعدة لصناعة السياسات، ودعت إلى الاعتماد على إرادة ناخبين أحرار والابتعاد عن الخطاب النضالي الذي عطّل الحياة السياسية الطبيعية مستغلاً حجة ضرورة المواجهة في ظل حالة من الطوارئ المتواصلة. في لبنان، شكّلت التظاهرة الشعبية الضخمة التي خرجت في ١٤ آذار ٢٠٠٥، حافزاً لإعادة تشكيل التحالفات السياسية وفقاً لهذه المبادئ، وعلى الرغم من تعثّر هذه الحركة ما يزال الموالمون لها وقاعدتها الناجبة متمسكين بالرؤية "المؤيدة للديمقراطية". وبالمثل، ولد من رحم القاعدة الشعبية في سوريا تيار مناهض للديكتاتورية، اعتنق قيم الديمقراطية الليبرالية وضمّ في صفوفه مجموعة من الناشطين والمثقفين. ولا نستغرب أن يكون النظام في دمشق قد سعى إلى القضاء على هذا التيار عبر تصفيته أو اختراقه، فعمد إلى تشجيع التيارات المنافسة له من داخل المعارضة والتي تنتهج نهجاً معادياً لليبرالية والديمقراطية، حتى وصل به الأمر إلى تعزيز قوة الجماعات الإرهابية بأشكالها المختلفة ليستخدمها فيما بعد كدليل على وجود "حرب كونية" ضده. أما في العراق، فقد أعاق النموذج المجتمعي الذي روجت له الولايات المتحدة بسذاجة صعود الحركات الوطنية غير الطائفية، إلا أن ذلك لم يبلغ حقيقة وجود قاعدة سياسية كامنة داعمة للديمقراطية. هذه القاعدة مكّنت السياسيين الذين يعتنقون مبادئها وقناعاتها من الابتعاد عن الخطاب الذي يعزز الانتماءات الفرعية واستبداله بخطاب يمنح الأولوية للانتماء الوطني. وعلى الرغم من

أن هذه القوى الديمقراطية في كل من العراق وسوريا ولبنان غير متجانسة، إلا أن ما يجمع بينها دون أي تنظيم رسمي هي رؤية لبلادهم تقوم على قيم الحرية والديمقراطية والازدهار، وتتناقض تناقضاً كلياً مع الرؤية المتشددة التي يتبناها ”محور المقاومة“ بقيادة إيران.

من أهم الأسباب التي تقف وراء الاختلاف بين مصالح القوى الديمقراطية في العراق وسوريا ولبنان والجدل القائم في واشنطن حول السياسة الأميركية، هو التناقض الذي يسود المحادثات بينهم. في الواقع، غالباً ما ينحرف المتحاورون من كلا الجانبين في مداولات متعددة الأغراض لا يمكن وصفها بالمحادثات الحقيقية. وتشكل الافتراضات غير المعلنة حول مواقف وأهداف الطرف الآخر (الولايات المتحدة) كما حول مكانة كل واحد منهم (العراق وسوريا ولبنان) في رؤية هذا الآخر للعالم، مصدراً لاستنتاجات إشكالية وإجراءات خاطئة وفرص ضائعة، غالباً ما تكون تكلفتها مرتفعة جداً. قد يكون هذا الأمر ليس ذي بال بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكنه قد يخلف آثاراً دراماتيكية تخضع لمفاعيل مصطلح ”تأثير الفراشة“، كما حصل مع ذيول التطورات المتتالية للإرهاب التي لم يتوقعها أحد. في المقابل، إن عواقب سياسة مترددة وضبابية وبعيدة كل البعد عن العقلانية والتروي، قد تكون كارثية على دول كلبنان وسوريا والعراق.

فلهذه الدول مصالح مشتركة كثيرة مع الولايات المتحدة، وقد أسفر غياب التواصل المناسب بينهم عن نتائج مأساوية كان يمكن تجنبها. وللمضي قدماً، على القوى المؤيدة للديمقراطية في كل من العراق وسوريا ولبنان إعادة تقييم تصورهما لمصالح الولايات المتحدة وسلوكها، وذلك عبر تفكيك نظرتها السياسية المحدودة والضيقة وتحدي السرديات المشوبة بالمؤامرات والتي ما تزال تستند إليها في مقارنتها للأمر، إضافة إلى إدراك تعقيدات عملية صنع القرار فيها والمكانة المتواضعة لبلدانهم في فكرها.

التباين

يهيمن التباين الحاد على علاقة الولايات المتحدة تقريباً مع كل الأطراف التي تتحاور معها ويبدو جلياً حتى مع الدول التي تعتبرها أساسية في رؤيتها الاستراتيجية كالاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، لكنه يصبح طاغياً في حالات الدول التي لا تتمتع بثقل جيواستراتيجي. يظهر هذا التباين على مستويين مختلفين ويكون سبباً للاضطرابات عندما تصبح العلاقة بين واشنطن وأي من هذه الدول غير واضحة. المستوى الأول هو تخصيص الموارد وهوامش العمل والمستوى الثاني هو تحديد الأهمية والأولوية ومستوى العلاقة. في كل علاقة تجمع بين طرفين، يتعيّن على كل منهما تحديد أهميتها بالنسبة له كما تحديد مقدار الجهود والموارد التي يكون مستعداً لتكريسها في هذه العلاقة. فإذا كان ينظر لهذه العلاقة على أنها ودية، فمن الضروري تحديد طبيعة ومدى التعاون بين الطرفين. أما إذا كان ينظر إليها على أنها عدائية، فينصب التركيز عندها حول الإجراءات الدفاعية أو الوقائية الواجب اتخاذها. إن الترابط بين تقييم طبيعة العلاقة ومقدار الجهود والموارد التي تخصص لها تبدو واضحة من منظور كل طرف على حدة: كلما كانت الأهمية أكبر كلما كانت الجهود والموارد المطلوبة أكبر. في العادة إذا، يعتبر تكريس مقدار كبير من الموارد دليلاً على الأهمية القصوى، إلا أن هذه المعادلة لا تنطبق على الولايات المتحدة.

لا يختلف اثنان على أن الولايات المتحدة تتمتع بترسانة من الموارد تفوق كمّاً ونوعاً ما يمتلكه أي من الأطراف الأخرى، ما يسقط المعادلة التي تربط بين كم الموارد التي تخصصها في علاقة ما وأهمية هذه العلاقة. وبكلام أوضح، قد تكون الولايات المتحدة لا تعبر مسألة ما أي أهمية استراتيجية ومع ذلك تخصص لها جزءاً من الموارد الهائلة المتوفرة لديها. هذا الأمر يؤدي إلى اختلاط الأمور عند الطرف الآخر فيعتقد جازماً أن هذه الموارد دليل قطعي على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لهذه القضية ومدى التزامها بها.

التوصيفات الخاطئة والفرص الضائعة

في سياق عملية تحرير العراق وسقوط ديكتاتورية صدام حسين عام ٢٠٠٣، شرعت الولايات المتحدة في إنشاء بنية تحتية لوجودها العسكري على الأرض العراقية فأقامت قواعد لها وأسست لخطوط إمدادات لوجستية كما أقدمت على بناء سفارة لها في بغداد لم يشهد العراق مثلها سابقاً لجهة الأموال التي خصصت لها وضخامة الجمع ووتيرة أعمال البناء السريعة. كان من المستحيل على الطبقة السياسية العراقية أن ترى في هذه الخطوات مجرد إجراءات تشغيلية طبيعية لحماية القوات الأميركية وضمان جهازيها لمواجهة الحالات الطارئة، واعتبرتها بدلاً من ذلك إجراءات تدخل ضمن مؤامرة مخطط لها لاحتلال العراق واستنزاف ثرواته. وما جذّر هذا الاعتقاد هو السردية ”المناهضة للإمبريالية“ التي لطالما وسمت الخطاب الإعلامي العربي. في السنوات اللاحقة، عمد السياسيون الذين يعتبرون أن العلاقة مع إيران أكثر ملائمة وضرورة وقيمة، إلى إعادة صياغة هذه التصورات وتدويرها ليستثمروها انتخابياً وشعبياً مضيعين بذلك فرصة نسج علاقة جيدة وطويلة الأمد مع الولايات المتحدة. وما زاد الطين بلّة تحويلهم هذه الفرصة الضائعة إلى انتصار مع توصيفها أنها أحبطت المخططات الأميركية، وما المطالبات بخروج القوات الأجنبية (أي الأميركية) من البلاد التي صدحت مؤخرًا إلا مشهد آخر من هذه الرؤية.

في سوريا، وعلى الرغم من غياب أي سياسة أميركية واضحة ومتناسكة حيال الأزمة السورية بدءاً من إدارة أوباما مع رسالتها المشوّشة القائمة على نظرية ”الاستثنائية“ (وهي نظرية تستند إلى قناعة راسخة بأن السياسة الأميركية والثقافة الأميركية تقوم عكس كل الدول الأخرى على القيم والمصالح معاً) وتسويقها وتفاخسها، إلى إدارة ترامب مع تصريحاتها المتقلبة وتذبذب مواقفها المتنبسة، برز نمط ثابت على الأرض تجلّى على شكل بناء تدريجي لمواقع أميركية وعلاقة متينة مع قوات وكيلا محلية أطلقت عليها الأجهزة الأميركية اسم ”قوات سوريا الديمقراطية“، واستند تأسيسها إلى نواة القومية الكردية السورية التي تسعى إلى تحقيق حلم عبد الله أوجلان بإقامة دولة كردية مستقلة. كان من الصعب على معظم الأطراف المعنية المحلية التوفيق بين ادعاء (أو

اتهام) واشنطن بالتخاذل في سوريا والانسحاب منها، مع الواقع الفعلي والذي يشير إلى تعميق وجودها في البلاد بشكل متزايد. التفسير السائد كان أن الولايات المتحدة تسعى إلى إرباك خصومها وخذاعهم، وذلك في سياق استراتيجية افتراضوا أنها وضعتها وتقوم على استغلال بعض الدمى والتعامل مع مختلف الجهات المعنية بالأزمة (إسرائيل، روسيا، تركيا، السعودية والجهاديون)، علماً أن القراءات اختلفت حول تحديد هوية المستهدف وطريقة التعامل معه، لتسقط أخيراً أمام العزم الروسي وتبدأ البحث عن مخرج من وحول هذه الأزمة. هذه الرؤية تعتبر أن الولايات المتحدة تعمل راهناً على معالجة آثار هزيمتها في سوريا.

أما في لبنان حيث الطبقة السياسية تفاخر بقدرتها الواسعة والماكرة أحياناً على طرق باب الولايات المتحدة، يسود الاعتقاد أن واشنطن حريصة على حماية "الاستقرار" الذي بقي متماسكاً في لبنان على الرغم من الفوضى العارمة التي تحيط به وخصوصاً في سوريا. إلا أن الموقف الفعلي لأميركا يحتاج إلى تقييم أكثر دقة. في الواقع، إن في الاعتقاد شيء من الصحة إذ أن المحافظة على الاستقرار في لبنان هو موقف تدعو إليه جميع الأطراف الفاعلة في العاصمة الأميركية ولا يواجه أي معارضة. ومع ذلك، يبقى هذا الموقف "رخوا" لأنه لا يشكّل أولوية واعية في نظرة الولايات المتحدة للمنطقة، ومن الممكن أن تتراجع عنه إذا ما فرضت ذلك اعتبارات أخرى. إلا أن كل مواقف واشنطن الاستباقية والارتدادية تجاه لبنان فسرت وتفسر استناداً إلى الاعتقاد الفضفاض بالأهمية التي توليها لاستقراره. وعلى هذا الأساس، يرى اللبنانيون أن المساعدات العسكرية التي تقدمها واشنطن إلى الجيش اللبناني من أسلحة وذخيرة وتدريب وزيارات مسؤوليها المتكررة إليه وبينها زيارتان لوزير خارجية، هي أكبر دليل على التزام الولايات المتحدة بحماية استقرار لبنان. وعليه، فإن لبنان عصي على الكوارث بفعل الحماية التي يوليها إليه حلفاؤه وفي مقدمتهم الولايات المتحدة. هذا بالنسبة إلى اللبنانيين، أما واقع الأمور فهو يظهر أن وراء دعم أميركا للجيش اللبناني وزيارات مسؤوليها إليه أسباب أخرى مثل العمل المشترك وأمن إسرائيل والتنافس بين مختلف الأجهزة والعاملين في واشنطن، مع استعمال مقولة "الاستقرار" كواجهة لأهداف أخرى. هذه القناعة الراسخة لدى اللبنانيين بأهمية استقرار بلادهم في أجندة واشنطن، شجعت السياسة المحسوبيين على

التيار المؤيد للديمقراطية إلى إجراء تسويات مع الحاكم المحلي الإيراني حزب الله والقوى الموالية له، حصلوا بموجبها على مكاسب متواضعة فيما تنازلوا لهم عن الكثير الكثير. هذا النمط من التفكير حثّ أيضاً بعض السياسيين اللبنانيين الذين تربطهم علاقة جيدة مع واشنطن إلى السعي للتخفيف من الأضرار التي ستلحق بلبنان جراء القرارات ”المربكة“ التي اتخذتها وزارة الخزانة الأميركية. الاقتناع بأن ”استقرار لبنان“ هو قضية محورية لدى الولايات المتحدة وتحظى بأولوية لديها شكّلت عاملاً رئيساً في قرار الجيش اللبناني التنسيق مع حزب الله الذي ووفقاً للمزاعم، يتمتع بسطوة كبيرة في صفوف القوات المسلحة اللبنانية.

إن القناعات والتخمينات التي يبدو أنها تشكّل قاعدة لصناعة القرار في كل من العراق ولبنان وسوريا، لا تتوافق غالباً مع الاتجاهات التي تسلكها واشنطن في رسم سياستها تجاه هذه الدول الثلاث. وما يعقد الأمور أكثر هو واقع أن الفكر الاستراتيجي الأميركي الذي تسيء هذه الدول توصيفه وتفسيره، يخضع بذاته إلى تغيير في نمطه ونهجه.

النموذج القديم للفكر الأميركي الاستراتيجي

منذ ما يقارب العقود الثلاثة، تشهد رؤية الولايات المتحدة للنظام الدولي مراجعة بفعل التطورات التي طرأت على الوضع الاستراتيجي العالمي. كان دور الولايات المتحدة أساسياً في تشكيل النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية والذي أدى في نهاية المطاف إلى القضاء على الشيوعية التي كانت تهدد الديمقراطية الغربية، وحالت دون وقوع حرب عالمية ثالثة ولو أن ثمن ذلك كان اندلاع نزاعات في أماكن عدة من العالم. وعلى الرغم من بعض الإخفاقات التي ما تزال إرتداداتها تهمز العالم حتى اليوم وأكبرها منطقة الشرق الأوسط، فإن فترة ”السلام الأميركي“ (باكس أميركانا) تشكّل نقطة فارقة في تاريخ العالم، جرى في خلالها احتواء النزاعات المسلحة وشهدت نمواً هائلاً في عدد سكان الأرض كما تطورات جذرية في مجالي الصحة والتكنولوجيا أدت فيما أدت إليه إلى تحقيق الازدهار.

بدءاً من خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا مروراً بالاحتلال الإصلاحي لليابان ووصولاً إلى النهج البناء الذي اعتمده في التعامل مع الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي بعد سقوطه، قامت حسابات واشنطن على رؤية تقول إن المصلحة الوطنية للولايات المتحدة وحلفائها تقتضي تعزيز رؤية للعالم تستند إلى حكومات تمثيلية واقتصادات مفتوحة. اعتمد انخراط الولايات المتحدة في عملية تعزيز الديمقراطية والإزدهار في العالم على رؤية للاقتصاد العالمي تقوم على مبدأ لا خاسر ولا رابح، بمعنى تحقيق الثروات بشكل يستفيد منه جميع المشاركين وإن كانت إستفادة غير متكافئة. كان دافع واشنطن والأطراف المشاركة الأخرى هو السعي للحصول على الجزء الأكبر من الثروات التي يتم تحقيقها في إطار تنافسي ولكن سلمي، لا يمنع على الآخرين الحصول على حصة وافية بما يضع حداً للممارسات المثيرة للاضطراب.

لم تلعب الولايات المتحدة دور الضامن للاستقرار الدولي أو دور الشرطي في العالم دون أي مقابل ومن باب العمل الخيري، وذلك على الرغم من أن الثقافة السياسية الأميركية تفتخر بـ "الاستثنائية الأميركية" التي تأخذ بعين الاعتبار القيم عند وضع السياسات. كان النموذج السائد لانخراط الولايات المتحدة في العالم في صياغته القصيرة الأمد يقوم بدلاً من ذلك على الموازنة إلى حد كبير بين القيم والمصالح الأميركية.

أما "الصياغة الطويلة الأمد" لهذا النموذج فهي أكثر تعقيداً في اعترافها بالطبيعة المتغيرة للموازنة بين المصالح والقيم، واحتمال أن تنجح هذه الموازنة تجاه تعزيز المصالح الأميركية سواء كانت تتوافق مع الواقع أو تختلف عنه. وعليه، تستخدم المدارس المتعددة للسياسة الخارجية الأميركية بشكل مختلف العناصر المكونة للنموذج السائد.

المدارس الفكرية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة

يمكن تمييز خمس مدارس فكرية في السياسة الخارجية كدالة للتفاعل بين القيم والمصالح. في "أقصى اليسار" هناك افتراض أن القيم، أكانت قيم الولايات المتحدة أو القيم العالمية، تضع إطاراً تتطور فيه العلاقات الدولية مدفوعة بالمصالح. ثمة هنا افتراض مسبق

ضمنياً أو معلناً لسيادة القيم، حتى مع الاعتراف بالطابع الطموح للافتراض. هذا النموذج الذي ينطلق من مبدأ "الدولية" يتصور نشوء نظام عالمي قائم على مفاهيم مشتركة للعدالة والإنصاف وعلى القانون الدولي باعتباره القاعدة التي تحكم المجتمع الدولي. إن مبدأي "حق التدخل" و "واجب التدخل" كما حصل في التسعينات في أعقاب المجازر في أفريقيا، قدم لهما الموالون لهذا النموذج باعتبارهما تطوراً طبيعياً للقانون الدولي والقواعد التي تحكم التصرفات باتجاه تحقيق نظرية "نهاية التاريخ" أو أي نظرية أخرى تشاركها القناعة بانتصار القيم. على الرغم من طابعه الجاذب للكثيرين، كان جلياً أن هذا النموذج مثقل بالرومانسية ويخرج عن مسار المعايير التاريخية للسلوك البشري. بغض النظر عما إذا كان طابعها الطوباوي معترفاً به أم لا، هذه المدرسة الفكرية "الدولية" جسدت إيماناً مثالياً بظهور نمط جديد من السياسات الدولية. ومع العلم أن إدارة كلينتون أشادت بمبدأ "الدولية" في وقت كانت فيه الولايات المتحدة تتحكم منفردة بشؤون العالم، يبدو أن إدارة أوباما هي من اتخذت في مرحلتها الأولى نموذج الدولية التشاركية كنهج لمقاربة الشؤون العالمية.

إذا كان النموذج الذي اعتنق مبدأ "الدولية" يعتبر أن الشرعية الدولية هي أساس السياسة الاستباقية، فإن "التدخلية" التي دعت إليها مجموعة أخرى من المثقفين والمسؤولين المثاليين غالباً ما توصف بـ "المحافظين الجدد"، تتصور أيضاً اتباع نهج استباقي بهدف إنشاء نظام عالمي قائم على الديمقراطية والحرية ولكن دون الحاجة إلى كسب تأييد الشرعية الدولية. فهذه المجموعة ترى أن الشرعية الدولية قد تشكل عائقاً أمام قطف الثمار الموعودة من النظام العالمي الذي تسعى إليه كمنشور الديمقراطية وفتح المجتمعات كما الأسواق، بسبب استغلال قوى استبدادية لها (كروسيا والصين) التي تعتبر أن ثماراً كهذه تؤذيها. تتشارك "الدولية" و "التدخلية" في القناعة الضمنية بأنه من الممكن إعادة تشكيل العالم وفق نموذج يوفر الحرية والازدهار لأغلب قاطنيه إذا لم يكن لجميعهم. إن المثالية التي صبغت نموذج "التدخلية" إبان الفترة الأولى من إدارة بوش الابن الـ ٤٣ في تاريخ الولايات المتحدة، خفتت وتراجعت مع الفشل المزدرج في تحقيق النتائج الموعودة في كل من العراق وأفغانستان.

"السياسة الواقعية" أو استغلال ميزان القوى الراهن لتعزيز المصالح الخاصة ظهرت

في القسم الثاني من ولاية بوش الإبن كمحاولة لاستعادة براغماتية السياسة الخارجية الأميركية، والتي حافظت إلى حد ما على خطاب التمسك بالقيم بالنسبة إلى قضايا طارئة، كمثل دعوة حلفائها إلى احترام حقوق الإنسان، إلا أنها باتت مشككة تشكيكاً كبيراً في إمكانية نشر الديمقراطية والحرية على المستوى العالمي. وفي حين واجهت هذه "الواقعية" انتقادات من كل من مؤيدي مبدأ الدولية ومبدأ التدخلية لتضحيتها بالقيم، تلقوا بدورهم من الطرف الآخر نقداً لاذعاً بسبب التكلفة التي تكبدتها البلاد جراء موازاتهم بين التمسك بالقيم والانغماس في وحل "بناء الدول" إلى جانب أهداف أخرى مكلفة دون أن تكون مثمرة.

أما نهج "المصلحة الوطنية" كما اعتمده العديد من المثقفين والسياسيين، فقد تجاوز الخط الذي استندت إليه الواقعية والمتمثل في الالتزام الإسمي بالقيم يرافقه على أرض الواقع لامبالاة فعلية أو نوعاً من التشكيك الدائم بما يلامس الأدرية. يميل الوطنيون نحو الموقف القائل بأن الترويج للقيم الأميركية خارج الحدود الوطنية هو أمر غير فعال ويضر بمصالح الولايات المتحدة وينبغي ألا يشكل عاملاً في رسم السياسة وتنفيذها. عراق صدام يشكل بترسانته من أسلحة الدمار الشامل تهديداً للولايات المتحدة؟ رد الفعل الذي كان الوطنيون سيجنحون إليه هو القضاء على التهديد دون الدخول في غياهب عملية بناء الدول التي تهدف إلى تغيير العراق ليتماشى مع المعايير التي يدعو إليها المحافظون الجدد، معتبرين أن هذا المجهود عسّم الجدوى وقد يتحول إلى مزراب يستنزف الموارد الأميركية. وعليه، فهم يعتقدون أنه كان يجب إلقاء مهمة إعادة بناء العراق وفق أي صيغة مناسبة على كاهل المجتمع الدولي، والامتناع عن أي عمل فردي أو حتى ثنائي في هذا المجال.

شكل الوطنيون جزءاً من إدارة بوش الإبن التي ضمت في الواقع خليطاً من مؤيدي المدارس الثلاث: التدخلية والواقعية والوطنية. في محاولة متعمدة لإلغاء إرث إدارة بوش الإبن، تبنت إدارة أوباما في بدايتها مبدأ الدولية لتحزّر إخفاقات متتالية في أغلب الملفات السياسية الدولية التي انخرطت فيها، وأظهرت بشكل غير مسبوق عجزاً عن القيادة أو أخذ المبادرة من كوريا الشمالية إلى أوكرانيا، ومن القضية الفلسطينية إلى الربيع العربي، فوجهت جهودها كافة إلى عقد اتفاق مع إيران مهما كان الثمن.

إنطلاقاً مما سبق، يمكن إسناد فضل إثبات عدم فعالية وأهلية مبدأ الدولية إلى إدارة أوباما. إلا أن الرئيس أوباما شارك بنفسه في تحويل مسار السياسة الخارجية الأميركية من سياسة منخرطة في قضايا العالم إلى سياسة منسحبة من مسؤولياتها الدولية، معتمداً ولو ضمناً منطلق دعاة تغليب المصلحة الوطنية.

ربما لم يجاهر أوباما نفسه بدعم المدرسة الخامسة في السياسة الخارجية وهي "الإنعزالية". إلا أن أفعاله وامتناعه عن القيام بأي عمل، اعتماده سياسات واضحة وعدم اعتماده أي سياسة، تصريحاته وإعادة النظر بمضمونها، كلها شكلت في الواقع مساراً أسس تدريجياً للإنعزالية سواء في شكلها العدائي الذي تبناه دونالد ترامب عبر مبدأ "أميركا أولاً" أو في معناها التقليدي الذي يدعو إلى التحرر من المسؤوليات والتخلي عنها.

نموذج التحول في السياسة الخارجية الأميركية مع ترامب

بين الإنعزالية والوطنية قاسم مشترك يتمثل بالتشكيك بقدره سائر دول العالم على تقبل القيم الأميركية و/أو ملائمة تطبيق هذه القيم خارج حدود الولايات المتحدة. في شكلها العدائي، تؤمن الإنعزالية أن النظام الدولي وضع لاستغلال الولايات المتحدة وحرمانها من حسناته. وفي حين أظهرت إدارة ترامب في بدايتها تداخلاً بين عناصر عدة من مدارس السياسة الخارجية، بينها ما أطلق عليه "التدخلية المصححة" (التي تشدد على المكاسب التي قد تحققها الولايات المتحدة من التحول العالمي) والواقعية والوطنية والإنعزالية، فإن الاستنزاف الكبير الذي لحق بإدارة ترامب نحى بالسياسة الخارجية إلى الإنعزالية العدائية على الرغم من استمرار التدخل الخفي بشكل متقطع.

إن المؤسسات الأميركية كافة من وزارات ووكالات وقوات مسلحة ومجتمع الاستخبارات تعمل من أجل البيت الأبيض وتحت إدارة الرئيس. قد يكون من غير المؤكد إذا ما كان دونالد ترامب سيُنتخب لولاية ثانية أو إذا كان سيقبى ثابتاً في مواقفه في النصف الثاني من ولايته الحالية، ومع ذلك فإن الديناميات الحالية للسياسة الخارجية الأميركية تهدف إلى تحقيق الرؤية المدججة للإنعزالية العدائية، مع التأكيد على المصلحة الوطنية

للولايات المتحدة والسعي للتغلب على، أو تجاوز، أو حتى تفكيك الترتيبات غير الشائبة التي تعتبرها ضارة لها. إن الإدارة الأميركية التي تعززت في سبعينيات القرن الماضي عبر فرض المزيد من الضوابط والتوازنات على السلطة التنفيذية، هي قمة في الركود الممنهج بكل ما يتعلق بتحقيق التغيير. قد يصف ترامب وأنصاره عدم الاستجابة الفورية للرؤية الجديدة بأنها مقاومة من "الدولة العميقة"، وقد يُنظر إليها من جهة أخرى كنوع من الحماية ضد التغيير الاندفاعي، ما يبطئ من سرعة تحقيقه لكنه في النهاية يدخل إلى حيز التنفيذ.

مواقف وانعكاسات على العراق وسوريا ولبنان

إن إعادة التقييم الجذرية التي ينخرط فيها صقور النهج الجديد في السياسة الخارجية لم تؤثر بعد بشكل كبير على العراق وسوريا ولبنان، على الرغم من القرار "المفاجئ" بالانسحاب من سوريا. ولا يمكننا اعتبار هذا الأمر استثناءً مقصوداً أو دائماً، بل هو مجرد تجسيد لتدني منسوب أهمية هذه البلدان الثلاثة في المراجعة الحالية التي تمرّ بها سياسة الولايات المتحدة.

في نوع من الاستشراف الواقعي، تشي الخطوط العريضة للمراجعة التي تحصل أن الوضع الراهن سيتعرض لتحوّلات كبيرة. إن رغبة الصقور القسوى تتمثل في تقليص العلاقات مع العراق إلى مستوى التعامل ليس إلا، والتخلي عن سوريا ومواصلة الضغط على لبنان بسبب خضوعه للسيطرة الإيرانية. كل رغبة من هذه الرغبات القسوى تواجه مقاومة مؤسسية وسياسية، لكن كلاً منها مدفوع أيضاً برغبة القضاء على كل ما يصوّر بأنه يؤذي المصالح الأميركية. إن الحجّة التي تساق ضد النهج الجديد في التعاطي مع العراق هي أن خفض العلاقات مع بغداد إلى مستوى التعامل عندما يستدعي الأمر ذلك، هو بمثابة التخلي عن استثمار كبير في الدم والمال عملت عليه أميركا على مدى أكثر من عقد من الزمن. أما الحجّة المعاكسة فتقول إن الخروج من استثمار سيء هو دوماً قرار صائب. بالنسبة إلى ذريعة ضرورة انسحاب الولايات المتحدة من سوريا، فهي تقوم

على وجوب أن تعترف واشنطن أن روسيا بات لديها اليد الطولى هناك بسبب سياسات إدارة أوباما المترددة والمشوشة، ونجحت في تحقيق الاستقرار بعد سنوات من الحرب. وتقوم أيضاً على ضرورة أن تحدد الولايات المتحدة مصالحها في سوريا وهي أمن إسرائيل واحتواء النفوذ الإيراني أو عكسه، ومن الممكن تحقيق هذين الهدفين عبر تمكين إسرائيل والتنسيق مع روسيا. أما الذريعة المعاكسة فتعتبر أن الانسحاب الأميركي من سوريا هو بمثابة خيانة لقوات سوريا الديمقراطية وتحلي عنها، ليأتي من يعترض عليها ويؤكد أنه مهما كانت العلاقة بين الطرفين ودية ومثمرة، فقد كانا منذ البداية على بينة أنها علاقة تعاقدية تقتصر على مهمة أنجزت وهي القتال ضد الدولة الإسلامية. فيما يخص لبنان، تقول الحجة التي لا يُشكك فيها إن كل المساعدات التي تمنح له تصب بشكل مباشر أو غير مباشر في مصلحة الحاكم الإيراني فيه، فيما فشلت كل الجهود للحدّ من نفوذه أو حتى لتحقيق استقرار فعلي على الأراضي اللبنانية. فالتركيز على الاستقرار هو إقرار بمشاشته أو بغيابه أكثر منه جهد فعلي وفعال لتحقيق استقرار دائم. من هنا يرى الذين يسوقون هذه الحجة أن ائخيار النظام في لبنان بشقيه السياسي والاقتصادي هو أمر لا مفرّ منه، وجلّ ما تفعله المساعدات الأميركية التي تستخدم في الواقع لخدمة المصالح الإيرانية، هو تأخير وقوع المحتوم.

مستقبل ضبابي

هذه الأفكار المريرة قد تتحقق أو قد لا تتحقق، لكن المؤكد أن من سيرجح كفة أحد هذين الخيارين مستقبلاً ليسوا العراقيين والسوريين واللبنانيين. فجميعهم فشلوا سابقاً في الاستفادة من الاهتمام الأميركي بقضاياهم، ولم يتمكنوا من التأسيس لمجموعة ضغط في واشنطن تتمتع بالمصداقية لتشكّل صمام أمان ضد التقلبات السياسية في الولايات المتحدة. ما سنشهدده هو جدل أميركي-أميركي بين رؤى ومصالح متعارضة ومتناقضة، في ظل مناخ مؤسساتي يجبذ استمرار الوضع الراهن مقابل إدارة تعمل بقوة لتحقيق تغيير جذري.

بغض النظر عما ستؤول إليه الأمور، الدرس الفعلي الذي يجب على القوى المؤيدة للديمقراطية أن تستقيه من الأخطار الداهمة يختصر بالتالي: الانتباه والتركيز على الجدل الداخلي في واشنطن، التحلي بالتواضع، الخروج من نظرية المؤامرة والتواصل أكثر وبشكل مباشر مع الجهات الفاعلة الأميركية. هذه الأمور مجتمعة تشكل وصفاً قد تحول دون انزلاقهم مجدداً نحو الهاوية في المستقبل، هذا إذا كان ما زال أمامهم مستقبل واضح المعالم يتطلعون إليه.

سيرة ذاتية

د. حسن منيمنة مختص بشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم الإسلامي لاسيما الحركات الراديكالية. هو كاتب مشارك في منتدى فكرة ومدير أول في مبادرة الشرق الأوسط في واشنطن العاصمة. شغل سابقا منصب كبير الباحثين في جيرمان مارشال فاند، الولايات المتحدة، معهد هرسون ، معهد أميركان إنتربرايز ومؤسسة الذاكرة العراقية.